مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية
ISSN 2352-9962
العدد الرابع - ديسمبر2015

OEBUniv.Publish. Co.

مناخ الاستثمار في الدول العربية وأهميته في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة – حالة الجزائر -

Rôle du climat de l'investissement dans les pays arabe dans l'attractivité des IDE Cas de l'Algérie

د. فايدي كمال، د. قاسي ياسين، جامعة علي لونيسي البليدة 2، الجزائر.

تاريخ التسليم:(09 /08/ 2015)، تاريخ التقييم:(12 /09/ 2015)، تاريخ القبول:(19/ 10/2015)

الملخص

إن موضوع مناخ الاستثمار من الموضوعات الهامة المرتبطة بالقدرة التنافسية في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر أساسي لتمويل الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية في ظل ندرة الموارد المحلية وبالتبعية تأثيرها المباشر في امتصاص البطالة وتقليص نسبة الفقر في المجتمع ورفع مستوى المعيشة للمواطن وزيادة الإنتاج المحلي في ظل سياسة تنوع قاعدة الإنتاج والإحلال محل الواردات، والتوسع في حجم الصادرات بهدف تحقيق فائض اقتصادي في الموازين الاقتصادية الكلية، ومن ثم تحقيق زيادة في معدل النمو الاقتصادي

Résumé:

La question un climat d'investissement est l'une des questions importantes liées à la compétitivité du pays à attirer les investissements étrangers directs comme source de financement des investissements dans les secteurs économiques productives et pour faire face à la pénurie de ressources locales ; ainsi que leur impact direct sur la diminution des taux de chômage et de réduire la pauvreté dans la société et d'améliorer les conditions de vie des citoyens, et l'expansion du volume des exportations en vue de réaliser un excédent économique au fur et à mesure, par conséquent d'accroître le taux de croissance économique.

مقدمة:

لقد تعاظم دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، حيث أن جميع دول العالم مهما كانت مستويات تطورها تتعامل مع هذه الاستثمارات و هذا نظرا لما تحققه من عوائد على الدول المضيفة، حيث أنه في بداية هذا العقد و في الظروف العالمية المتحولة و المعروفة باسم العولمة، أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسة إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة نظرا لانخفاض المصادر الداخلية بسبب عدم كفاية المدخرات المحلية، كما أن البديل الآخر الخاص بالقروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته نظرا للنتائج المترتبة عنه، حيث أصبحت أغلبية الدول النامية تعاني من عجز عن الوفاء بالتزاماتها و هكذا فإنه في ظل تصاعد مؤشرات المديونية و تضخم التكاليف المرافقة لاقتراض الدول النامية من العالم الخارجي فإن مصادر التمويل التي تبقى متاحة أمامها تنحصر في العمل على جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من جهة، و تنشيط الاستثمار المحلي من جهة أخرى.

أولاً : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد حوى الأدب الاقتصادي العديد من التعاريف العلمية لمفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر حيث أننا سنورد بعضا منها فيما يلي:

يعرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر على انه: نوع من الاستثمار الدولي الذي يعكس هدف حصول كيان مقيم في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر (مؤسسة الاستثمار المباشر) و تنطوي هذه المصلحة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة بالإضافة إلى تمتع المستثمر المباشر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.

كما يعرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي المباشر (الاونكتاد) على انه :ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ، تعكس مصالح دائمة و مقدرة على التحكم الإداري بين شركة في القطر الأم (القطر الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) و شركة أو وحدة إنتاجية في قطر آخر(القطر المستقبل للاستثمار).

اما المنظمة العالمية للتجارة فتعرفه على أنه ذلك النشاط الذي يقوم به المستثمر المقيم في بلد ما(البلد الأصلي) والذي من خلاله يستعمل أصوله في بلدان أخرى (دول مضيفة) وذلك مع نية تسييرها.

يتضح من التعريفات السابقة أن المؤسسات الدولية تتفق جميعها في نظرتها للاستثمار الأجنبي المباشر كونه تدفق لرأس المال على دولة غير الدولة صاحبة رأس المال، بغرض إنشاء مشروع طويل الأجل يتولى المستثمر إدارته كليا أو جزئيا و ذلك خدمة لهدفه المتمثل في تحقيق الربح.

تنقسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع هي: المؤسسات التابعة والتي يملك المستثمر غير المقيم أكثر من 50 %من رأس مالها ومؤسسات مشاركة تتمثل في شركات مساهمة يملك المستثمر المباشر ما يتراوح بين % 10 إلى % 50 من رأس مالها و الفروع وهي مؤسسة استثمار مباشر فردية يملكها المستثمر المباشر بالكامل (% 100)أو يملكها ملكية مشتركة ".

ثانياً : تعريف المناخ الاستثماري في طل التنافس الدولي

1- تعريف مناخ الاستثمار

هناك عدة تعار يف للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي:

يقصد بمناخ الاستثمار بأنه: مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار ، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني.

حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فان مناخ الاستثمار هو: مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.

كما يعرف مناخ الاستثمار على انه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطا وثيقا بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل والإطار التنظيمي العام ، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه. ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار.

- أو كما جاء في تقرير البنك الدولي عن التنمية: هو مجموعة العوامل الخاصة التي تحدد شكل الفرص والحوافز الاستثمارية التي تتيح للمؤسسات الاستثمارية بطريقة منتجة وتحقق فرص العمل، وتخفض تكاليف مزاولة الأعمال وتتناول الدراسة أهم المؤشرات لمناخ الاستثمار في ظل المنافسة الدولية لجذب الاستثمار حيث تتعاظم قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التحولات العالمية نحو العولمة الاقتصادية وظهور التكتلات الاقتصادية الدولية.
- وأصبحت الدول تصنف بأنها ذات قدرة تنافسية إذا كانت تستطيع التنافس على المستوى الدولي، في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- وتتنوع مؤشرات الاستثمار العالمي طبقاً للجهات المصدرة له والمستوردة وتستخدم تلك المؤشرات معايير مختلفة تصنف من خلال الدول وترتيبها طبقاً لتنافسيتها ودرجة جذبها للاستثمار الأجنبي المباشر، وهناك العديد من المؤسسات والمعاهد والمنتديات المتخصصة في دراسة تلك المؤشرات والتي تتشابه في أغلب مكوناتها ومن أهمها:

2-مؤشرات التنافسية العالمية:

يتولى المنتدى الاقتصادي الدولي في دافوس بسويسرا بالتعاون مع 109 مؤسسة عالمية قياس قدرة الدولة على النمو والمنافسة ولقد ظهر هذا المؤشر عام 1979م ويتكون من مؤشرين فرعيين وهما:

أ- **مؤشر النمو للتنافسية:**

يعكس هذا المؤشر قدرة الدولة على النمو الاقتصادي لفترة تتراوح بين 5-8 سنوات وينقسم بدوره إلى ثلاثة مقاييس فرعية:

- **المقياس الأول:** يختص بقياس الأهمية النسبية لقطاع التكنولوجيا في البلد المعني، من حيث الربط بشبكة الإنترنت، عدد أجهزة الحاسوب المستخدمة، كثافة استخدام خطوط الهاتف النقال، عدد الهواتف الثابتة لكل ألف شخص ويمنح وزن 50% من المؤشرات.
- **المقياس الثاني:** ويهتم بقياس أداء المؤسسات العامة من خلال دراسة البيئة التشريعية ومدى سيادة القانون والنظام ودرجة الفساد والبيروقراطية ويمنح 25% من المؤشرات.

- **المقياس الثالث:** ويقيس أداء الاقتصاد الكلي ويتكون من عدة متغيرات هي معدل النمو الحقيقي، نسبة الاستثمار من الناتج المحلي الإجمالي، استقرار أسعار الصرف، نسبة الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم نسبة الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي ويمنح وزن 25% من المؤشرات.

ب- **مؤشر الأعمال التنافسية :**

يرتكز هذا المؤشر على قياس محفز النمو الاقتصادي وينقسم إلى مقياسين:

- ✓ درجة تطور قطاع الأعمال.
- ✓ المناخ الاستثماري.

ويستند هذا المؤشر على (8) عوامل يمنح لكل منها وزن متساوي ثم تقاس قدرة الدولة وفق نموذج إحصائي يتم تطويره باستمرار وتتكون العوامل الثمانية على النحو الآتي:

- درجة الانفتاح الاقتصادي.
- أداء القطاع المالي.
- البنية الأساسية.
- الإطار المؤسسي.
- البيئة المعلوماتية.
- مدى تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.
- مؤشرات الموارد البشرية (العمال).
- تطور نظم الإدارة.

3- مؤشر الحرية الاقتصادية:

أصدر معهد Heritage Foundation بالتعاون مع صحيفة Wall Street Journal عام 1995م هذا المؤشر ويقيس مدى تدخل الحكومة في الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها في كافة مناحي الحرية الاقتصادية والسياسية، وأداء الأعمال وعلاقاتها الخارجية ويستند مؤشر الحرية الاقتصادية إلى عشرة عوامل يدخل بها 50 متغير يشمل:

- السياسة التجارية (معدل التعريفة الجمركية).
- نظام الإدارة المالية لموازنة الدولة (الهيكل الضريبي).
- حجم الاستثمار الخاص الوطني والأجنبي.
- أداء القطاع المصرفي والتمويلي.
- ملائمة التشريعات القانونية ونوعية الإجراءات الإدارية والبيروقراطية.
- الوزن النسبي للقطاع العام في الاقتصاد (كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).
- السياسات النقدية (سعر الصرف والتضخم).
- وضوح احترام حقوق الملكية الفكرية.
- مستوى الأجور والأسعار.
- نشاط السوق السوداء الموازية.

مع الأخذ في الاعتبار أن لهذه العوامل أوزان نسبية يتم من خلالها حساب المؤشر بأخذ المتوسط الحسابي للمعايير العشرة السابقة.

وقد وضع دليل لقياس الحرية الاقتصادية بناًء على النقاط التي تسجلها الدولة في هذه المكونات بحيث تنقسم الدول إلى أربع مجموعات وفق رصيدها الإجمالي على النحو التالي: (1-1.95) يدل على حرية اقتصادية كاملة (2-2.95) يدل على حرية اقتصادية شبه كاملة (3-3.95) يدل على حرية اقتصادية ضعيفة (4-5.00)يدل على حرية اقتصادية ضعيفة جداً .

4-مؤشر الحكومة الإلكترونية:

يقصد بالحكومة الإلكترونية تحول المؤسسات الحكومية إلى الاستخدام المتكامل والمكثف لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، في تقديم الخدمات العامة لجميع المواطنين عامة، وقطاع رجال المال والأعمال المحلي والأجنبي بشكل خاص داخل الدول، ويعتبر التحول إلى الحكومة الإلكترونية أحد أهم المتطلبات التي تؤدي إلى تحسين التفاعل مع المستثمرين من خلال توفير الشفافية في الأداء وخفض النفقات وتبسيط الإجراءات.

5-مؤشر الأداء ومؤشر الإمكانيات للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد:

صدر هذا المؤشر عن أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD لأول مرة في تقريرها عن الاستثمار في العام 2002 وطورته في التقارير اللاحقة وينقسم إلى مؤشرين:

أ- **مؤشر الأداء**: ويشير إلى مدى نجاح الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال قياس حصة الدول في الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالمياً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتم أخذ متوسط آخر ثلاث سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية.

ب- يقيس إمكانية الدولة في جذب الاستثمار الأجنبي وينقسم إلى 13 مكون لقياس هذه الإمكانيات وهي:

معدل نمو الناتج المحلي، متوسط دخل الفرد، نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي، خطوط الهاتف الثابت، خطوط الهاتف المحمول، متوسط استهلاك الطاقة للفرد، نسبة الإنفاق على البحوث من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة الملحقين بالدراسات العليا إلى إجمالي السكان، نسبة صادرات الموارد الطبيعية للعالم، نسبة الواردات من قطع الغيار للأجهزة الكهربائية وصادرات السيارات للعالم، نسبة صادرات الدولة من الخدمات للعالم، ونسبة الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي بالدولة من العالم.

وتقسم الاونكتاد الدول وفق نقاط المؤشرين السابقين إلى أربع مجموعات وذلك على النحو الآتي:

- مجموعة الدول السباقة (أداء مرتفع وإمكانيات مرتفعة).
- مجموعة الدول دون الإمكانات (أداء منخفض وإمكانيات مرتفعة).
- مجموعة الدول أعلى من الإمكانيات (أداء مرتفع وإمكانيات منخفضة).
- مجموعة الدول ذات الأداء المنخفض (أداء منخفض وإمكانيات منخفضة).

6- مؤشرات المخاطر القطرية:

ويصدر عن مؤسسة Political Risk Services من خلال تقاريرها عن مختلف الدول، وتقوم بترتيبها بحسب درجة المخاطر والتي تقاس من خلال إعطاء قيم عددية لعدد من المخاطر القطرية، التي تندرج تحت ثلاث مجموعات هي: (المخاطر السياسية، الاقتصادية، والتمويلية) وتمثل مجموعة نقاط تلك المخاطر الفرعية مؤشراً للمخاطر الإجمالية للدولة.

وبالتالي يستطيع المستثمر الاعتماد على هذه المؤشرات قبل اتخاذ قراره باستثماره بحيث يختار أقل الدول مخاطرة إذا ما تساوت العوامل الأخرى.

7-مؤشرات (كوف) للعولمة 2006 :

صدر عن معهد (KOF) السويسري المتخصص بالدراسات الاقتصادية مؤشرات تعنى بقياس العولمة من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية اقتصادية، اجتماعية، سياسية. ويستدل بها كمؤشرات لقدرات البلدان على الاندماج والتكيف مع العولمة. ومن أهم المؤشرات التي حددها (كوف) ما يلي:

أ- **المناخ الاجتماعي والثقافي:**

يعتبر هذا العامل من عوامل المناخ الاستثماري في كل ما يؤثر على قوة العمل سواءً من حيث الكم أو الكفاءة ومن ثم فإنه يتكون من النقاط الآتية:

- دور النقابات العمالية ومدى فعاليتها.
- السياسة التعليمية ومدى ملائمة مخرجاتها مع احتياجات سوق العمل.
- معدل نمو السكان ونسبة القوة العاملة إلى إجمالي عدد السكان.
- التركيب الاجتماعي وما يحتويه من وفاق أو تنافر.
- الوعي الصحي والبيئي.
- مدى تفاعل الرأي العام وترحيبه باستضافة الاستثمارات الأجنبية.

ب- **المناخ القانوني والتنظيمي:**

يقصد بمفهوم المناخ القانوني سن القوانين المحفزة أو الطاردة للاستثمار الأجنبي المباشر تلك القوانين التي يجب أن تتمتع بالاستقرار وعدم التضارب فيما بينها حتى تجذب الاستثمار، فضلاً عن ضرورة وجود القضاء العادل ونظام التحكيم الذي يتكفل بحسم المنازعات والذي يعتبر من العناصر الهامة في تهيئة المناخ الاستثماري، كما أن للمؤسسات القائمة على تنفيذ القوانين دور كبير في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التسهيلات وتيسير الإجراءات أو طرده من خلال التعقيدات والبيروقراطية وطول الإجراءات.

ج- **المناخ السياسي:**

يؤثر المناخ السياسي للدول المضيفة في تشكيل المناخ الاستثماري بها حيث يؤدي ضعف الاستقرار السياسي إلى تدني معدل الادخار، وتزايد معدلات هروب رؤوس الأموال المحلية...الخ.

ويتأثر المناخ السياسي للدولة بعدة عوامل من أهمها ما يلي:

- النظام السياسي ومدى الالتزام بتطبيق الديمقراطية.
- تواجد منظمات المجتمع المدني ومدى تمتعها بالديمقراطية.
- تطور وعي الأحزاب السياسية ودرجة الحرية التي تتمتع بها.
- التداول السلمي للسلطة، ودرجة الاستقرار السياسي وفترة بقاء الحاكم في السلطة.

د- **المناخ الاقتصادي:**

يتفاعل هذا العنصر مع العناصر السابقة ويتمخض عنها المناخ الاستثماري في الدولة المضيفة ويتشكل المناخ الاقتصادي من العناصر الآتية:

- توفر الموارد الطبيعية.
- صلاحية البنية الأساسية.
- اتساع السوق الداخلية للدولة مقترنة بالقوة الشرائية التي تتوقف على الناتج المحلي وعدد السكان وعدالة توزيع الثروة بين أبناء المجتمع.

- كفاءة السياسات الاقتصادية (مالية، نقدية، تجارية) ومدى مرونتها واستغلالها.
- درجة الحماية التي تقدمها الدولة لمنتجاتها المحلية.
- توفر العمالة الماهرة ومستوى الأجور السائدة في الدولة.
- قدرة المؤسسات الإنتاجية المحلية ودرجة المنافسة بينها.
- تطور سوق المال على الصعيد التشريعي والتنظيمي.

ثالثاً : مؤشر الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية وفقاً لتقرير الاستثمار العالمي 2014:

شهدت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الواردة الى الدول العربية تراجعا بنسبة 8% من 47,5 مليار دولار عام 2013 الى 44 مليار دولار عام 2014، وظلت قيمة التدفقات ضعيفة مقارنة مع مستواها القياسي الذي بلغ 96,3 مليار دولار عام 2008.

1- حجم الاستثمارات الاجنبية المباشرة الواردة:

مثلت الاستثمارات الواردة الى الدول العربية ما نسبته 3,6 % من الاجمالي العالمي البالغ 1,23 تريليون دولار، و 4,6 % من اجمالي الدول النامية البالغ 681 مليار دولار.

وكانت حصة الدول العربية من اجمالي التدفقات العالمية شهدت تذبذبا خلال الفترة الماضية حيث ارتفعت بشكل كبير من 0,4 % عام 2000 الى 6,8 % عام 2009 وهو اعلى مستوى لها، ثم تراجعت مرة أخرى الى 3,2 % عام 2013 ليبلغ المتوسط العام خلال الفترة مابين 2000 و 2014 نحو 3,5 % .

2 -التوزيع الجغرافي للاستثمارات الاجنبية :

تواصل خلال العام 2014 تركز الاستثمار الاجنبي المباشر في عدد محدود من الدول العربية حيث استحوذت كل من الامارات العربية المتحدة والسعودية للعام الثاني على التوالي على أكثر من 41 % من اجمالي التدفقات الواردة للدول العربية، فقد تصدرت الامارات بقيمة 10,1 مليار دولار وبحصة 23 % ، تلتها السعودية في المركز الثاني بقيمة 8 مليارات دولار وبحصة 18,3 % ، كما جاءت مصر في المرتبة الثالثة بقيمة 4,783 مليار دولار وبنسبة 10,9 % من الاجمالي العربي. ثم حل العراق رابعاً بقيمة 4,782 مليار دولار وبحصة 10,9 % ، ثم المغرب في المركز الخامس بقيمة 3,58 مليار دولار وبنسبة 8,2 % ، بينما حلت الجزائر في المركز الثامن بـ 1,488 مليار دولار وبنسبة 3,4 % من الاجمالي متراجعة بـ 1,173 مليار دولار مقارنة بسنة 2013.

3- شركات الاستثمارات الاجنبية الواردة الى الدول العربية:

✓ شهد عدد مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية اتجاها عاما للنمو من 463 مشروعا عام 2003 إلى 1335 مشروعا عام 2008 ثم شهد اتجاها عاما للهبوط مع ظهور تداعيات الازمة المالية العالمية اعتبارا من عام 2009 حتى تراجع مرة أخرى الى 780 مشروعا عام 2014.

✓ يقدر عدد الشركات الاجنبية العاملة في الدول العربية بنحو 6109 شركة بنسبة تزيد عن 7 % من اجمالي عدد الشركات المستثمرة خارج حدودها في العالم والمقدر عددها بأكثر من 68 ألف شركة، كما تستثمر تلك الشركات فيما يزيد عن 10600 مشروع في المنطقة العربية وبنسبة تبلغ نحو 5,6 % من اجمالي عدد المشروعات الاجنبية القائمة في العالم والمقدرة بنحو 189 ألف مشروع وذلك منذ عام 2003 وحتى أفريل 2015.

✓ تركز شركات الاستثمار الاجنبي المباشر في الوطن العربي في عدد محدود من الدول أولها الامارات التي حظيت بـ 3181 شركة أجنبية وبنسبة 52 % من الاجمالي العربي، وثانيها السعودية بـ 881 شركة أجنبية وبنسبة 14,4 % من الاجمالي، وجاءت قطر في المرتبة الثالثة بـ 600 شركة أجنبية وبنسبة 9,8 % من الاجمالي.

- ✓ تركز مشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في المنطقة في عدد محدود من الدول أولها الامارات التي حظيت بـ 3834 مشروعا، وبنسبة 36 % من الاجمالي العربي وثانيها السعودية بـ 1174 مشروعا وبنسبة 11,1 % من الاجمالي العربي، وجاءت مصر في المرتبة الثالثة بـ 745 مشروعا أجنبيا وبنسبة 7 % من الاجمالي.
- ✓ تقدر التكلفة الاستثمارية الاجمالية لمشروعات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية خلال الفترة الممتدة بين عامي 2003 و أفريل 2015 بحوالي تريليون دولار، كما تم تقدير اجمالي فرص العمل التي وفرتها تلك المشروعات بنحو 1,7 مليون فرصة عمل.
- ✓ ضمت قوائم أكبر 10 شركات مستثمرة في الدول العربية أسماء شركات عربية كبرى منها **إعمار** من الامارات و**زين** و **كيبكو ومجموعة الشايع ومجموعات لاند مارك** و MKE و NME و bma و الدانوب لمواد البناء و راك للخزف ومجموعة الفطيم و DM للرعاية الصحية وبنك المشرق وبنك أبو ظبي الوطني وأرابتيك القابضة وفنادق روتانا و مكة كولا من الامارات وغيرها واما من الجزائر فنجد شركة سوناطراك للمحروقات.

رابعاً : موقع الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية 2016/2015:

يصدر مؤشر التنافسية العالمية ضمن التقرير السنوي للتنافسية العالمية (Global Competitiveness Index) عن المنتدى الاقتصادي العالمي (World Economic Forum)، ولأكثر من ثلاثة عقود يقوم التقرير بدراسة وقياس العوامل التي تعزز القدرة التنافسية للدول على أساس الاقتصاد الجزئي والكلي.

وتكمن أهمية التقرير في تسليطه الضوء على نقاط القوة والضعف في الاقتصاديات كونه يمثل أداة في يد صانعي السياسات في مختلف الدول لتحديد أولويات الإصلاح الهادفة لزيادة الإنتاجية ورفع مستويات المعيشة لشعوب العالم علاوة على أنه يعد إطاراً عاماً للحوار بين الحكومات ومجتمع الأعمال ومؤسسات العمل المدني.

ويغطي مؤشر التنافسية العالمية 2015-2016 مجموع 140 دولة منها 13 دولة عربية مقابل. ويتكون المؤشر من مؤشر مركب يشتمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية: مؤشر المتطلبات الأساسية، مؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني، وهذه المؤشرات الفرعية تتألف من 12 مكوناً تشكل في مجموعها مؤشر التنافسية العالمية.

وفقاً لمنهجية إعداد المؤشر يتم تصنيف الدول التي يغطيها المؤشر ضمن ثلاثة مراحل للتنمية الاقتصادية وفقاً لمعيارين هما: حصة صادرات السلع الأولية من إجمالي الصادرات السلعية والخدمية (دول المرحلة الأولى 70% فأكثر) ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بسعر صرف السوق كما هو موضح بالجدول التالي:

المرحلة الأولى (المتطلبات الأساسية): وتشمل كل من السودان و موريتانيا واليمن، ثم المرحلة الثانية وتشمل العدد الأكبر من الدول العربية وهي: الأردن، العراق، تونس، المغرب، الجزائر، مصر، الكويت، قطر، السعودية. أما المرحلة الثالثة فتضم كل من الإمارات و البحرين وسلطنة عمان و لبنان.

جدول رقم (1)مراحل التنمية الاقتصادية وفقاً لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي

	مرحلة الاولى: الدول المعتمدة على الموارد الطبيعية	مرحلة الثانية: الدول المعتمدة على الكفاءة والفعالية	المرحلة الثالثة: الدول المعتمدة على المعرفة والابتكار
مستويات نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار	أقل من 2000	بين 2000 و 8999	اعلى من 9000
تصنيف الدول	السودان، موريتانيا،	الأردن، الجزائر،	الامارات، البحرين، سطنة

العربية حسب كل مرحلة	اليمن	السعودية، العراق، الكويت، المغرب، تونس، قطر، مصر.	عمان، لبنان

المصدر: مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015 وبحوث ضمان الاستثمار

1- ترتيب دول العالم في المؤشر:

كما في السنوات السابقة لا تزال الدول الأوروبية تهيمن على أكبر حيز ضمن قائمة أفضل عشر دول عالمياً في المؤشر، بما تؤكد مكانها بين أكثر الاقتصاديات تنافسية، وفي حين حافظت سويسرا على تصدرها للسنة الثالثة على التوالي، وحلت سنغافورة التي تواصل جهدها التصاعدي لتصبح ثاني أكثر اقتصاد تنافسي في العالم على حساب الولايات المتحدة التي حلت في المركز الثالث ثم ألمانيا في المركز الرابع بدلاً من المركز الخامس ثم هولندا التي تقدمت بثلاث مراتب، لتحل بعدها اليابان في المركز السادس وبعدها هونغ كونغ، ثم فنلندا التي تراجعت اربع مراتب لتحتل المركز الثامن بعد ان احتلت المركز الرابع في العام السابق. ثم جاءت السويد في المركز التاسع وبعدها حلت المملكة المتحدة في المركزالعاشر متراجعة بنقطة لفائدة السويد. وعلى الجانب الآخر من المؤشر حلت كل من (ميانمار، فنزويلا، موزمبيق، هاييتي، مالاوي، بوروندي، سيراليون، موريتانيا، تشاد، غينيا) في المراتب العشر الأخيرة على التوالي.

2- وضع الدول العربية في المؤشر:

- ✓ **قطر** أكدت مكانتها كأكثر الدول تنافسية في المنطقة العربية باحتلالها المركز 14 عالمياً (حيث قفزت مرتبتين) والأول عربياً كما شهدت تحسناً في مؤشرات المتطلبات الأساسية (5 عالميا)، وعوامل الابتكار والتطور(15 عالميا).
- ✓ راجعت **الإمارات** خمسة مراكز ضمن المؤشر لتصل إلى الترتيب (17)عالمياً والثاني عربياً في حين تعكس القدرة التنافسية العامة للدولة نوعية عالية من البنية التحتية، حيث أنها تحتل المرتبة (3) عالمياً، وتتمتع بكفاءة عالية لسوق السلع (3) عالمياً، وقوة في الاستقرار الاقتصاد الكلي (5) عالمياً، وارتفاع كفاءة الحكومة (5).
- ✓ جاءت **السعودية** في المركز الثالث عربياً وتراجعت إلى المرتبة (25)عالمياً، حيث ما زالت تحتل مركزاً منخفضاً ضمن مؤشر الرعاية الصحية والتعليم الأساسي (49) كما تحتل المرتبة (60) من حيث كفاءة سوق العمل.
- ✓ قفزت **الكويت** ست مراكز إلى الترتيب (34)عالمياً والرابع عربياً، ثم البحرين التي تقدمت خمس مراكز لتحتل المرتبة (39) عالمياً والخامسة عربياً، تلتها سلطنة عمان التي تراجعت 11 مركزاُ لتحتل المرتبة (62) عالمياً، ثم الاردن (64)، فالمغرب التي حافظت على المركز (72)، ثم الجزائر التي تراجعت بثمانية مراكز لتصل إلى المرتبة (87)، ثم تونس التي تراجعت بخمسة مراكز لتحتل الترتيب (92)، ثم لبنان التي قفزت 12 درجة وتحتل المركز(101). ثم مصر التي قفزت 03 مراكز لتبلغ المركز ، ثم موريتانيا التي تراجع ترتيبها إلى (138) .

جدول رقم (2) ترتيب الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية

الترتيب عربياً	*الدولة*	*الرصيد*	*مؤشر الترتيب من بين 144 دولة*		*التغير في الترتيب*	
			2016-2015	*2015-2014*		
1	قطر	5.30	14	16	2	↑
2	الإمارات	5.24	17	12	-5	↓
3	السعودية	5.07	25	24	-1	↓
4	الكويت	4.59	34	40	6	↑
5	البحرين	4.52	39	44	5	↑

6	عمان	4.25	62	46	-16	↓
7	الأردن	4.23	64	64	0	←→
8	المغرب	4.17	72	72	0	←→
9	الجزائر	3.97	87	79	-8	↓
10	تونس	3.93	92	87	-5	↓
11	لبنان	3.84	101	113	12	↑
12	مصر	3.66	116	119	3	↑
13	موريتانيا	3.03	138	141	3	↑

Source : the global Competitiveness report 2015-2016

خامساً : واقع الاستثمارالاجنبي المباشر في الجزائر

1 - الاستثمارات الواردة:

نجحت الجزائر في عام 2014 في جذب استثمارات أجنبية مباشرة قيمتها 1488 مليون دولار وذلك حسب تقديرات الاونكتاد تمثل ما نسبته % 3.4 من الإجمالي العربي لنفس العام.

كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بنهاية عام 2014 نحو 26.8 مليار دولار تمثل % 3.6 من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة.

أما فيما يتعلق بنشاط الجزائر على صعيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة(greenfield) فتشير قاعدة بيانات FDI Markets التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية خلال الفترة ما بين يناير 2003 ومايو 2015 إلى ما يلي:

- ✓ بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 375 مشروعا يتم تنفيذها من قبل 306 شركة عربية وأجنبية وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 68 مليار دولار وتوظف نحو 93 الف عامل.
- ✓ حلت الإمارات وإسبانيا وفرنسا وفيتنام وسويسرا ومصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والصين ولكسمبورج على التوالي في قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة الإمارات وإسبانيا وفرنسا نحو % 43 من الإجمالي.
- ✓ تتركز الاستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة % 28.1 والمعادن % 21.1والعقار بنسبة 19.6%.
- ✓ تصدرت شركة الإمارات للاستثمارات الدولية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفذ مشروعا ضخما بتكلفة استثمارية تقدر بنحو 5 مليارات دولار.

2 - الاستثمارات الصادرة:

لم يرصد الاونكتاد تدفقات استثمارية صادرة عن الجزائر خلال العام 2014 كما بلغت أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر بنهاية عام 2014 نحو 1.7 مليار دولار تمثل 0.2% من الإجمالي العربي خلال نفس الفترة.

أما فيما يتعلق بنشاط الجزائر الاستثماري في الخارج حسب قاعدة بيانات FDI Markets خلال الفترة ما بين يناير 2003 ومايو 2015إلى ما يلي:

- ✓ بلغ عدد مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائرية في الخارج 15 مشروعا يتم تنفيذها من قبل الشركات الجزائرية وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الاستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 1.7 مليار دولار وتوظف نحو 3 ألاف عامل.
- ✓ حلت اليمن وكوت ديفوار والدومينيكان وتونس وإسبانيا والعراق والولايات المتحدة وسيريلانكا وإيطاليا على التوالي في قائمة أهم الدول المستقبلة للاستثمارات الجزائرية حسب التكلفة الاستثمارية للمشروعات، فيما بلغت حصة اليمن وكوت ديفوار والدومينيكان نحو % 75 من الإجمالي.
- ✓ تصدرت سوناطراك النفطية قائمة أهم الشركات الجزائرية المستثمرة في الخارج حيث تنفذ 06 مشروعات بتكلفة استثمارية تقديرية تبلغ 1.2 مليار دولار.

3- موقع الجزائر ضمن المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية:

3-1- مؤشرات المتطلبات الأساسية: احتلت الجزائر المرتبة 65 عالميا في هذا المؤشر الفرعي وهي مرتبة متأخرة مقارنة ببعض الدول العربية على غرار الامارات وقطر (المركزين الثاني والخامس على التوالي)، وإذا فصلنا في المركبات الاساسية لهذا المؤشر نجد ان ترتيب الجزائر في جل هذه المؤشرات جاء في المراتب المتأخرة (البيئة المؤسسية 101، البيئة التحتية 106، الرعاية الصحية والتعليم العالي 81). وهي محاور مهمة جدا لدعم تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز جاذبيته للاستثمارات الاجنبية وبالتالي يجب العمل على تحسينها على الاقل لتصل الى المتوسط الدول العربية (الجدول رقم). بينما يعتبر ترتيب الجزائر في مؤشر استقرار الاقتصاد الكلي (المركز 11) مقبولاً، وهذا بفعل تحسن العوائد النفطية خلال السنوات الاخيرة.

3-2- مؤشرات محفزات الكفاءة: احتلت الجزائر المرتبة 125 عالميا في هذا المؤشر الفرعي وهي مرتبة متأخرة جداً، وإذا فصلنا في المركبات الاساسية لهذا المؤشر نجد ان ترتيب الجزائر في جل هذه المؤشرات جاء في المراتب الاخيرة (كفاءة سوق السلع 136، كفاءة سوق العمل 139، تطور ونمو سوق المال 137 التكنولوجيا 129). وهذا الترتيب يبين الضعف الكبير في مركبات مؤشر محفزات الكفاءة والتي تعتبر من المقومات الرئيسية لدعم جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمارات الاجنبية المباشرة.

3-3- مؤشرات الاعمال والابتكار: احتلت الجزائر المرتبة 133 عالميا في هذا المؤشر الفرعي وهو أسوأ ترتيب لها من بين المؤشرات الفرعية الاخرى، حيث تبقى الجزائر متأخرة جدا فيما يخص مؤشر كفاءة الاعمال
الذي تحتل فيه المركز 131 في حين تحتل دولة قطر المرتبة 12 والإمارات المركز 14 كما تحتل المغرب المركز 78 وهي مراتب متقدمة جدا مقارنة بالجزائر.

والشكل الموالي يلخص أداء الجزائر في مؤشر جاذبية الاستثمار من خلال المؤشرات الفرعية الثلاثة بمركباتها.

الاداء في المؤشرات الفرعية ضمن مؤشر جاذبية الاستثمار - حالة الجزائر-

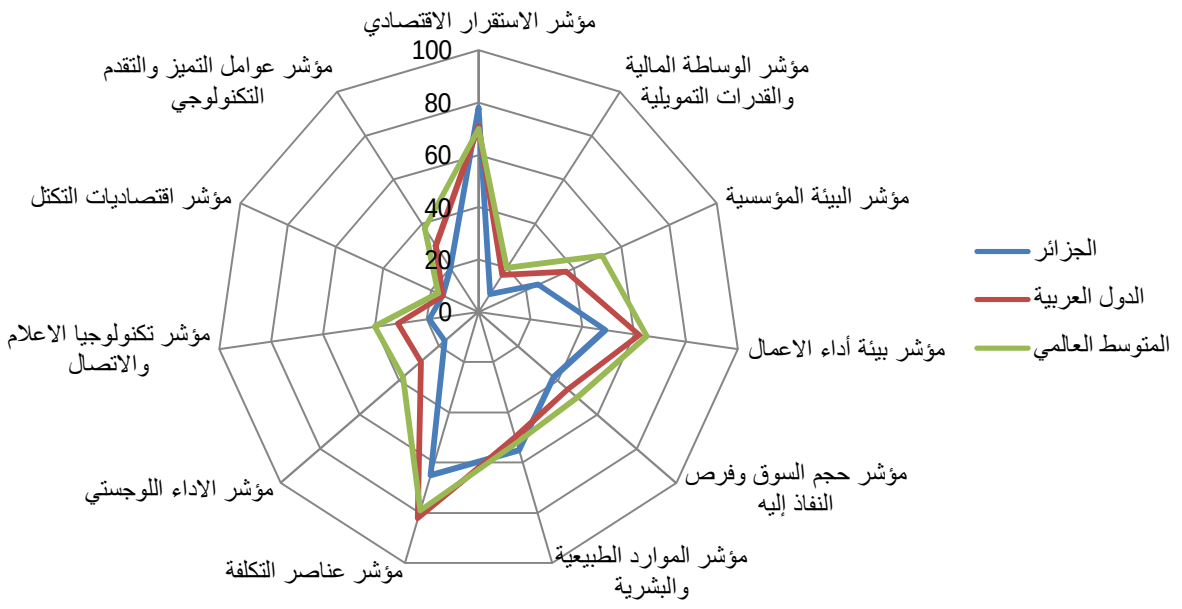

Source: world investment report 2015 -2016

خاتمة:

توصيات الدراسة حول مناخ الاستثمار وتنافسية الاقتصاد الجزائري وجاذبيته للاستثمار الاجنبي المباشر:

1- زيادة الإنتاجية والتنافسية على المدى الطويل هي المحرك الأساسي للنمو المستديم، ويتطلب ذلك إصلاحات هيكلية واسعة المدى تحقق:

- توزيعا أفضل للموارد،
- وسهولة التحول نحو أنشطة أكثر إنتاجية،
- ورفع قدرة الاقتصاد على مقاومة الصدمات الخارجية.

2- ومن أهم هذه الإصلاحات:

- تعزيز المنافسة، خاصة في القطاعات الإستراتيجية، بإزالة عوائق الدخول إلى الأسواق.
- زيادة مرونة أسواق العمل من خلال ربط الأجر بالإنتاجية وتوفير الإدرا ت الاحترافية.
- رفع كفاءة المؤسسات العامة.
- إحدى الآليات الأساسية لرفع الإنتاجية وتعزيز التنافسية هي المشاركة بين القطاع الخاص والقطاع العام في الاستثمار في البنية التحتية، والتعليم، والتدريب مما يتطلب توفير البيئة التنظيمية والتشريعية الملائمة لذلك.

3- ولما كان تصنيف الجزائر يقع ضمن مجموعة الاقتصاديات المعتمدة على الكفاءة، فإن تحسين التنافسية يستلزم تركيز الإصلاحات في:

- تحسين جودة التعليم والتدريب؛
- رفع كفاءة أسواق السلع؛
- تعزيز كفاءة أسواق العمل؛
- تطوير الأسواق المالية؛
- زيادة القدرة على الاستفادة من التقنيات الحديثة؛
- توسيع السوق، سواء المحلية أوالدولية.

ولا يمكن زيادة الإنتاجية وتعزيز التنافسية إلا من خلال الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية التي تحتل الجزائر فيها مرتبة متقدمة على المستوى العالمي وذلك بالعمل على تنويع مصادر الدخل القومي و التقليل من تبعية الاقتصاد الوطني (التوازنات الكلية) للعوائد النفطية.

المراجع:

- عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل والاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 1989، ص13
- حسين عبد المطلب الأسرج ، سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ، رسائل بنك الكويت الصناعي ، العدد 83 ، ديسمبر 2005 ، ص3
- محمد صالح القريشي ، المالية الدولية ، الطبعة الأولى، عمان ، الوراق للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص15
- OECD ,third edition of the detailed benchmark of foreign direct investment, Paris, 1999, P 07.
- أسامة كردي، آفاق وضمانات الاستثمارات العربية الأوربية، الطبعة الأولى، بيروت، مركز الدراسات العربي الأوربي، 2001، ص288
- عبير فرحات علي- إدارة أزمة الاستثمار في ضوء التكتلات الاقتصادية- كلية التجارة- جامعة عين شمس- ديسمبر 2007، ص502.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير التنافسية العربية لعام 2006م- الخطة الإستراتيجية الجديدة للمؤسسة (2007-2014)- العدد الفصلي الأول يناير، مارس 2007- ص6.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مؤشرات الحرية الاقتصادية بعد عقد من الزمن- 2004- ص10.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- مؤشر الحكومة الإلكترونية- العدد الفصلي الثالث- 2005 - ص5.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير التنافسية العربية لعام 2006- العدد الفصلي الأول يناير- مارس 2007 - ص6-7.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات- التقرير السنوي عن مناخ الاستثمار في الدول العربية- 1993- ص9.
- Thandlika Mkandawire. Social Policy in a development, UNRISD, Social Policy and Development Programme. Paper No. 7 June 2001, P. 5.
- الأمم المتحدة، السياسة الاجتماعية المتكاملة من المفهوم إلى الممارسة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا- الاسكوا، بيروت، لبنان، 2008م- ص2.

14- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2004م- العدد الفصلي الثاني 2005م- ص15.

- ضمان الاستثمار: آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية لعام 2011م المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات- الكويت- ص7-18.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2014- 2015.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2015- 2016.
- world economic forum ; the global competitiveness report 2015 -2016